

فاستخرج الأصول والمائل ولا تفتن من حفظها بل
 فانفتحت سبعه اصول ثلاثة منها قد تقول
 وبها اربعة تام لا حول يعلوها وانا التلام
 اعوز هذه الالفاظ الثلاثة كلها حتى الغرض
 ان اصول المسائل الولا واصل كل مسئلة هو ان يعد
 يصح منه فرضها او زوضها واصول مسائل الغرض
 المتفق عليها سبعة اثنان وثلاثة واربعة وثما
 نية واثني عشر واربعة عشر وهي فنما في فرضها
 قد يعبر وهو ثلاثة اصول وقسم منها لا يقول
 وهي الاربعة الباقية وقوله ولا التلام كمل به الله
 السيد لأجل القافية قال
 فالسدس من سنة اسهم يري واثنت والربع من اشاع
 والتم ان ضم اليه السدس فاصله العاقد في فيه الحد
 اربعة يتبعها عرونا بمرضا الحساب اجمعونا
 فهذه الثلاثة الأصول ان كثرت فروضها نقول
 اعول كل مسجلة فيها سدس وما بقى اصلها من
 سنة كام و ابن وكا كبرين و ابن فاصلها من سنة
 وكذا اذا كان مع السدس نصف او ثلث او ثلثان
 كام وبنق وعم وكام وولديها وعم وكام وبنق
 وعم

وعم وكذا اذا كان فيها نصف وثلث كزوج وام و
 عم وكل مستثبة فيها ربع وسدس فاصلها من اثنا
 عشر كزوج وام و ابن وكذا اذا كان مع الربع
 ثلثان وثلثان كزوج وام وعم وكزوج وبنق وعم
 فاصلها من الناقص وفي كثير من النسخ والثلث وال
 ربع من الناقص وهي صحيحة كالم وزوجة وعم و
 كل مسئلة فيها ثمن وسدس فاصلها من اربعة و
 عشر بينه ويوميني قوله اربعة يتبعها عشر وذلك
 بن وزوجة وام وكذا اذا كان مع الثلث ثلثان
 كزوج وام وبنق وفي قوله الملاق منه الحد هو صق
 لأجل القافية والحد في اللغة الرض والمق في هذه
 الأصول الثلاثة تفوق اذا كثرت فروضها فراد
 مجموعها على المال كزوج واثنين تام واثنين لأم ب
 فان فيها نصف وثلث وثلثين فخالصها اصحاب الزوج
 على المال على نسبة فرضهم يتجمع سهامهم من اصل
 المثلية وينقسم المال على مجموع السهام يخرج حصص كل
 منهم وهذا هو العول لان العول في اللغة الارتفاع
 والزيادة وهي الاصل للاصلاح زيادة في عدد سهام
 اصل المثلية ونقصا من احد منادير التخصيص

وعم